الحلّ البيئي لمشكلة الكهرباء

3 آلاف ميغاواط من الطاقة الشمسية في لبنان

فيفيان عقيقي

يعدّ أمن الطاقة من الهواجس الرئيسية التي تسيطر راهناً على سياسات الطاقة في العالم. إذ تعمد بلدان كثيرة إلى تنويع مصادر الطاقة المُستخدمة فيها، لتكوين مناعة ذاتية تجاه تقلّبات أسعار البترول والحدّ من تأثيراتها، ولتأمين حاجاتها من الطاقة من كل المصادر المُتاحة لديها بأقل كلفة مُمكنة. يوم الجمعة الماضي، نشرت صحيفة The Guardian البريطانية تقريراً عن «استثمارات بقيمة 14 مليار دولار في الطاقة المُتجدّدة بجربها الصندوق السيادي النروجي، الذي يعدّ من أكبر الصناديق السيادية ويصل حجمه إلى 1 تريليون دولار، في مقابل تخلّيه عن استثمارات أخرى بقيمة 8 مليارات دولار في 134 شركة تعمل في التنقيب عن النفط والغاز، وذلك بهدف تنويع مصادر الطاقة لديه». ووفقاً للخبراء فإن «البلدان التي جمعت ثرواتها من النفط ترى المستقبل في الطاقة الخضراء».

لكن في لبنان تختلف الأمور كثيراً؛ فالبحث في سياسات الطاقة في لبنان تتحكّم به مصالح خاصة، ولا تحيد الخطط والاستراتيجيات الموضوعة عنها، بحيث تتمّ المحافظة على أرباح مستوردي وتجّار النفط، في بلد يعاني من عجز في ميزان المدفوعات بلغ 6 مليارات دولار في نهاية 2018، يقوده عجز في الميزان التجاري إذ تتجاوز فاتورة الاستيراد سبع مرّات قيمة الصادرات وتستحوذ الواردات المعدنية (بما فيها البنزين والغاز والمازوت) على 21% من مجمل قيمتها، ووفقاً لإحصاءات الجمارك اللبنانية تجاوزت قيمتها 4 مليارات دولار في عام 2018. وكذلك يتمّ الحرص على وضع آليات لإجراء المناقصات من خارج الأطر القانونية من خلال استحداث لجان وهمية، كما يحصل راهناً. وأيضاً، تتوزّع مشاريع الطاقة على المستثمرين والمناطق وفقاً للتحاصص الحزبي والطائفي... وحتى عندما تمّ التفكير بإدخال تقنيات الطاقة المُتجدّدة، لم يجرِ الابتعاد ولو قليلاً عن السياق نفسه، فكانت غالبية المشاريع (96%) عبارة عن مشاريع فردية وخاصة لمساكن ومراكز تجارية ومستشفيات وصناعي، استفادت من القروض المدعومة التي منحها مصرف لبنان بموجب برنامج NEERA، ووفقاً للـ UNDP وصلت قيمتها التراكمية إلى 42 مليون دولار بين عامي 2010 و2017.

هذا الواقع، أدّى إلى مرور أكثر من عقدين بانتظار تنفيذ وعود «24/24»، وبالتالي استمرار معاناة الكهرباء اليومية، وتزايد الأضرار الناجمة عن تبعات هذه الأزمة المستمرّة، ليس فقط على ميزانية الأسر بسبب فاتورة الكهرباء المرتفعة، وإنّما أيضاً على الاقتصاد وإمكانيات نموّه وزيادة تنافسيته فيما كلفة الإنتاج التي تعدّ فاتورة الطاقة جزءاً أساسياً منها باهظة جداً.

أمّا الأسوأ فهو أن كلّ ذلك يحصل فيما يمتلك لبنان إمكانات كبيرة لإنتاج الطاقة الشمسية، تقدّرها دراسة حديثة بنحو 3 آلاف ميغاواط في أراضٍ مشاعية، وهي قدرة إنتاجية كافية لاستبدال معملَين على الأقل من المعامل الستة المنوي إنشاؤها، وبكلفة أقل بنحو 2 إلى 4 مرّات بالمقارنة مع أسعار الإنتاج الحالية. إلّا أن هذه الطاقة الإضافية غير مُدرجة في خطّة الكهرباء الجديدة التي تطرح إنتاج ما لا يزيد عن 480 ميغاواط فقط من الطاقة الشمسية.

أعدّ هذه الدراسة «المركز الوطني للاستشعار عن بعد» التابع «للمجلس الوطني للبحوث العلمية» بالتعاون مع «برنامج الطاقة والأمن في معهد عصام فارس للشؤون العامة والسياسات الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت»، من المفترض نشرها قريباً. ترصد الدراسة الأراضي اللبنانية التي تمتلك إمكانات مهمّة لإنشاء مزارع للطاقة الشمسية وقد اعتمدت على الخرائط الطوبوغرافية والصور الجوّية التي تنجزها مديرية الشؤون الجغرافية في الجيش اللبناني لاختيار الأراضي، على أن تكون غير مُعرّضة للمخاطر الطبيعية (حرائق ومنزلقات وفيضانات)، وفي الوقت نفسه مسطحة أو ذات تعرّجات خفيفة تسمح ببناء مزارع للطاقة الشمسية، ومواجهة للشمس من جهة الشمال، وبعيدة عن الشاطئ والمناطق المدنية والزراعية.

3,8 %
هي النسبة التي تستحوذ عليها الطاقة المُتجددة ضمن مزيج الطاقة في لبنان وتصل قدرتها الانتاجية إلى 133 ميغاواط، 88 ميغاواط من المياه و45 ميغاواط من الشمس، فيما يستحوذ الفيول على 96,2 % من مزيج الطاقة ويستخدم لانتاج 3233 ميغاواط

في الحصيلة، بلغ مجمل مساحة الأراضي التي تنطبق عليها هذه المواصفات نحو 148 كلم مربّع، أي ما يشكّل 1,4% من مجمل الأراضي اللبنانية، وهي تتوزّع بين محافظات بعلبك – الهرمل والبقاع والنبطية والجنوب، إلّا أن المرحلة الأولى من الدراسة ركّزت فقط على محافظة بعلبك – الهرمل التي تستحوذ على القسم الأكبر منها، كونها مُصنّفة من الأملاك العمومية (مشاعات) وتبلغ مساحتها 110,85 كلم مربّع، على عكس المحافظات الأخرى حيث تتداخل العقارات الخاصّة مع الأراضي العامّة.

إلى ذلك، تبيّن دراسة أخرى موازية وصادرة أيضاً عن «برنامج الطاقة والأمن في معهد عصام فارس للشؤون العامة والسياسات الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت» أن 30 كلم مربّعاً من مجمل هذه الأراضي صالحة لإنشاء محطّات طاقة شمسية، بقدرة 13 ألف ميغاواط قد تصل في حدودها القصوى إلى 4 آلاف ميغاواط، وبكلفة إنتاجية تقدّر بنحو 4 إلى 5 سنتات لكل كيلوواط/ساعة. تتميّز هذه الأراضي بقربها النسبي من خطوط التوزيع (220 و66 kV)، ما يسهّل عملية وصل الطاقة المُنتجة فيها بالشبكة وتوزيعها على المشتركين، فضلاً عن أن هذه القدرة الإنتاجية العالية تسمح بالاستغناء عن 600-800 ميغاواط من الطاقة المُنتجة من معامل الغاز المفترض إنشاؤها، باعتبار أن كلّ 5 ميغاواط من الطاقة الشمسية تعادل ميغاواط واحداً مُنتجاً في معامل الغاز أو الفيول، وهو ما يعني عملياً الاستغناء عن بناء معملَين من المعامل الستة المُدرجة ضمن خطّة وزارة الطاقة، ومن بينها معمل سلعاتا الإشكالي نظراً إلى وقوعه ضمن منطقة محمية مائية وأراضٍ ذات أهمّية أثرية كما يرد في تقرير شركة Mott Macdonalds الاستشارية والذي أعدّ لصالح وزارة الطاقة.

تبيّن هذه الدراسة مكامن حول قدرات لبنان من الطاقة الشمسية، غير ملحوظة في خطّة وزارة الطاقة والمياه، إذ تعالج إشكاليات أساسية في سياسات الطاقة الحالية وهي:

1- التكلفة المُرتفعة التي تعود بالأساس إلى مقارنة أسعار اتفاقيات شراء الطاقة، سواء من المنتجين المحلّيين أو البواخر العائمة، بأسعار إنتاج الطاقة من قبل مؤسّسة كهرباء لبنان، والتي تصل إلى 21 سنتاً للكيلوواط/ساعة في بعض المعامل القديمة مثل صور، ذلك بدلاً من قياس فعاليتها من خلال مقارنتها مع أسعار اتفاقيات شراء الطاقة عالمياً وإقليمياً مع الأخذ في الاعتبار المخاطر وإجراءات الحدّ منها. فالمعدّل الوسطي لسعر الطاقة الشمسية يتراوح بين 3,6-4,4 سنت لكل كيلوواط/ساعة مقارنة مع 4,1-7,4 سنت للكيلوواط/ساعة للطاقة المُنتجة من الغاز، و14-21 سنتاً للكيلوواط/ساعة المنتجة حالياً في مؤسّسة كهرباء لبنان.

2- الاعتماد على مصادر مؤقّتة مثل البواخر العائمة التي تستنزف موارد مالية تقدّر بنحو 700 مليون دولار سنوياً، أي 2,8 مليار دولار خلال 4 سنوات، وهو مبلغ كافٍ لبناء محطّات طاقة شمسية خلال سنة واحدة، بقوّة 2500 ميغاواط وبقدرة تشغيلية تصل إلى 25 سنة، وكذلك بكلفة إنتاج مدنية جدّاً وتنافسية (4 سنتات للكيلوواط/ساعة) كون الأرض التي تشكّل جزءاً أساسياً من سعر كلفة الإنتاج هي من الأملاك العمومية.

3- التخطيط لسياسات في الطاقة المُتجدّدة أكثر فعالية وذات جدوى اقتصادية واجتماعية وتنموية وغير مُرتبطة بمصالح خاصّة، خصوصاً أنها تقوم على أراضٍ عامّة وقريبة من خطوط التوزيع بدلاً من أراضٍ خاصّة تتطلّب مدّ شبكات خاصّة بها، ويمكن توزيعها على المشتركين بدلاً من تركيزها في منطقة أو مصالح مُحدّدة.

4- التنويع في مصادر الطاقة وخفض الاعتماد على الفيول الذي يشكّل حالياً 88% من مزيج الطاقة في لبنان في مقابل 12% للطاقة الكهرومائية، وهو ما يؤدّي إلى خفض فاتورة الاستيراد بالدولار وبالتالي تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات، وكذلك تعزيز أمن الطاقة، وتخفيض قيمة الفاتورتين البيئية والصحية.

5- إشراك سياسات الطاقة في عملية التنمية الاقتصادية، إذ إن تنفيذ هذه المشاريع في المناطق الأكثر حرماناً في لبنان ينعكس على الاقتصاد المحلّي لمنطقة بعلبك – الهرمل، ويسهم في توفير طاقة على مدار الساعة، ويخلق فرص عمل بمعدّل 134,8 ساعة عمل لكلّ ميغاواط (120 ساعة للتصنيع، 14 للهندسة والبناء، و0,8 للتشغيل والصيانة).

مزيج الطاقة

يعمد الكثير من البلدان إلى تكوين نموذج لمزيج الطاقة (Energy Mix) خاصّ فيها، مؤلّف من كلّ مصادر الطاقة المتوافرة لديها في كلّ ساعة من ساعات النهار لتأمين الطاقة بالكلفة الأدنى. وهو يبدأ بالاعتماد الكامل على القدرة الإنتاجية المُتاحة من مصدر الطاقة الأقل كلفة في كلّ ساعة من ساعات النهار، ومن ثمّ يُسدّ النقص الباقي بالقدرة الإنتاجية المتوافرة من ثاني أرخص مصادر الطاقة المتوافرة في كلّ ساعة من ساعات النهار، وهكذا دواليك، وصولاً إلى تأمين الطاقة على مدار الساعة طوال النهار.

رسم بياني

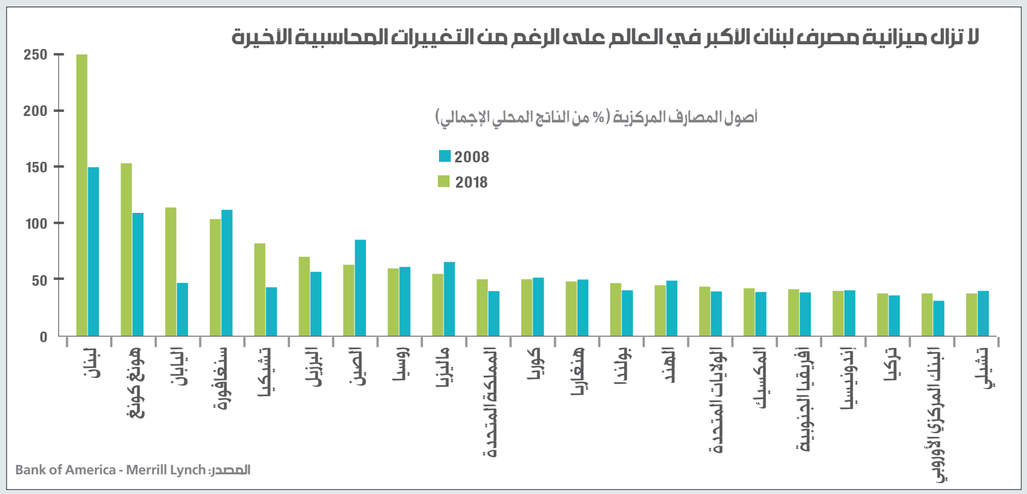

مصرف لبنان أضخم البنوك المركزية في العالم!

يتبوّأ مصرف لبنان المرتبة الأولى عالمياً بين كل المصارف المركزية، لناحية حجم ميزانيّته نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. هذه البيانات يستعرضها تقرير صادر عن شركة Bank of America – Merrill Lynch، بعنوان «لبنان عند نقطة تحوّل».

بلغ حجم ميزانية مصرف لبنان نحو 250% عام 2018، بعدما كانت تقلّ عن 150% قبل 10 سنوات، وهي تصدرت ميزانيّة جميع المصارف العالمية في كل بلدان العالم، بما فيها أقوى الاقتصادات العالمية مثل هونغ كونغ التي حلّت في المرتبة الثانية بفارق بعيد عن لبنان، وكذلك اليابان التي حلّ مصرفها المركزي في المرتبة الثالثة، والصين التي حلّت في المرتبة السابعة، وروسيا في المرتبة الثامنة، والمملكة المتحدة في المرتبة العاشرة، وحتى الولايات المتحدة الأميركية التي حلّ مصرفها المركزي في المرتبة الخامسة عشرة.

ووفقاً للتقرير، بقي مصرف لبنان في المركز الأوّل عالمياً «على الرغم من كل التغييرات المحاسبية التي أجراها، وآخرها في آذار/ مارس الماضي»، إذ جرى تقليص ميزانية مصرف لبنان بشكل حادّ، فانخفضت قروض مصرف لبنان للقطاع المالي المحلّي إلى النصف، من 37,1 مليار دولار (تشكّل 65% من الناتج المحلي) إلى 15,3 مليار دولار (27% من الناتج المحلي). وهو ما انعكس أيضاً انخفاضاً في ودائع القطاع المصرفي لدى مصرف لبنان، مع العلم بأن هذه الودائع والقروض هي بالليرة اللبنانية ومتساوية من ناحية القيمة وتاريخ الاستحقاق، كما ورد في التقرير المذكور.

وفي سياق التوضيح، يشير التقرير إلى أن تضخّم ميزانيّة مصرف لبنان ناتج من الهندسات المالية، إذ «زوّدت المصارف المحلية المصرف المركزي بودائع العملات الأجنبية الموجودة لديها، وحصلت في المقابل من مصرف لبنان على قروض بالليرة اللبنانية بفائدة 2% وبقيمة تزيد 1,25 مرّة على المبلغ الأساسي لإيداعاتها بالعملات الأجنبية. من ثمّ أعادت المصارف إيداع هذه القروض بالليرة اللبنانية لدى المصرف المركزي بفوائد أعلى، وحقّقت منها عوائد كافية لدفع الفائدة على ودائع الدولار للعملاء وتحقيق أرباح».

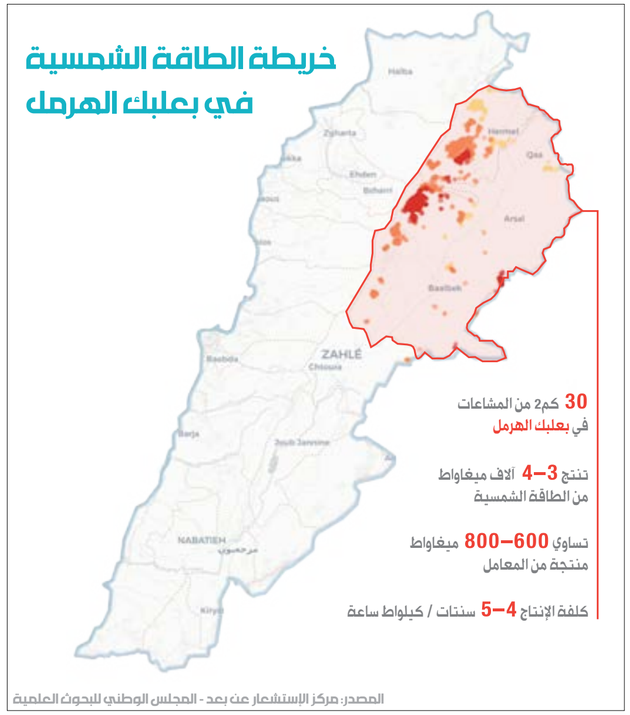

المصدر: مركز الإستشعار عن بعد - المجلس الوطني للبحوث العلمية

اقتصاد السوء

ترويض الوحش

محمد زبيب

عندما عُيّن رياض سلامة حاكماً لمصرف لبنان في الأول من آب/ أغسطس عام 1993، لم تكن ميزانية البنك المركزي تتجاوز 70% من مجمل الناتج المحلّي. ومنذ ذلك الوقت، ارتفعت هذه الميزانية بوتيرة مستمرة لتبلغ نحو 250% في نهاية عام 2018، وأصبحت بذلك الميزانية الأضخم بين جميع البنوك المركزية في العالم. وهذا ليس مؤشراً جيّداً بكل المقاييس، ولا يعدّ من الأرقام القياسية التي يُحتفى بها، بل هو أحد التعبيرات المُقلقة على رسوخ المصالح المالية وهيمنتها على الاقتصاد اللبناني، واستنزافها الموارد من دون خلق أي ثروة، وزيادة اللامساواة في توزيع الدخل.

بالأرقام، وصلت ميزانية مصرف لبنان في نهاية شباط/ فبراير الماضي إلى نحو 145 مليار دولار، بزيادة نسبتها 232% عمّا كان عليه في نهاية عام 2010. ووفق بنود هذه الميزانية، ارتفعت ودائع المصارف التجارية في باب المطلوبات (الالتزامات والديون) من 39,5 مليار دولار إلى 124,5 مليار دولار، بزيادة نسبتها 315%. وفي باب الأصول، ارتفعت قروض مصرف لبنان إلى المصارف التجارية من 800 مليون دولار إلى 36,9 مليار دولار، بزيادة نسبتها 4612%، أي أكثر من 46 مرّة. وفي الوقت نفسه، ارتفعت ديون مصرف لبنان إلى الحكومة من 11,7 مليار دولار إلى 31 مليار دولار، بزيادة نسبتها 265%.

في الحصيلة، باتت المصارف التجارية توظّف نحو 60% من مجمل أصولها في مصرف لبنان، وفي المقابل، بات مصرف لبنان يوظّف أكثر من ربع أصوله في المصارف التجارية نفسها، مُساهماً بنحو 14% من مطلوباتها. وبات يوظّف أيضاً أكثر من 21% من أصوله في سندات الدَّين الحكومية، مساهماً بأكثر من نصف دين الحكومة بالليرة، بالإضافة إلى نسبة غير مُعلنة من الدَّين بالعملات الأجنبية. وبالتالي، باتت المصارف التجارية تتقاضى ما لا يقل عن 6 مليارات دولار كإيرادات سنوية من توظيفاتها لدى مصرف لبنان، وتمثّل المصدر الأساسي لأرباحها المُتكرّرة وغير المُتكرّرة. في حين أن مصرف لبنان يتقاضى ما لا يقلّ عن مليارَي دولار سنوياً كفوائد على توظيفاته في سندات الخزينة، ويستخدمها في تمويل جزء مهمّ من عمليّاته مع المصارف التجارية على حساب دافعي الضرائب، وتمثّل هذه القيمة ثلث خدمة الدَّين العام المدفوعة من الموازنة العامّة، التي تعدّ السبب الرئيس لتنامي العجز المالي.

ماذا تعني هذه الأرقام؟ ولماذا هي مهمّة في سياق الحديث عن الأزمة التي يواجهها المجتمع اللبناني اليوم؟ في كتابه الشهير «رأس المال في القرن الحادي والعشرين»، يقدّم توماس بيكيتي شرحاً مبسّطاً لما تقوم به البنوك المركزية في الواقع الملموس. يقول: «من المهمّ أوّلاً أن نعرف أن البنوك المركزية في حدّ ذاتها لا تخلق الثروات، هي فقط تعيد توزيع الثروة. ويشكل أدقّ، عندما يقرّر البنك المركزي أن يخلق مليار دولار إضافية، من الخطأ أن نتخيّل أن رأس المال القومي يزيد بالقدر نفسه، في الحقيقة، لا يزيد رأس المال القومي حتى بدولار واحد، لأن العمليّات التي يقوم بها البنك المركزي دائماً تكون عمليّات إقراض، وهي تؤدّي بحكم التعريف إلى خلق أصول وخصوم مالية يعوّض بعضها بعضاً تماماً في اللحظة التي تطرح فيها».

لنأخذ على سبيل المثال عمليّات الهندسات المالية التي يقوم بها مصرف لبنان مع المصارف التجارية، التي أدّت إلى تضخيم حجمه وميزانيته، فهو بحجّة المحافظة على سعر صرف الليرة الثابت إزاء الدولار، يسعى للاحتفاظ بكتلة كبيرة من الدولارات في موجوداته، ويعمل على إغراء هذه المصارف بأرباح استثنائية عالية لجذب الدولارات وتوظيفها لديه، ففي مقابل كل دولار يحصل عليه مصرف لبنان من المصارف، يمنح هذه المصارف تسليفات بالليرة تساوي 125% من قيمة هذا الدولار بفائدة مدنيّة نسبتها 2% فقط، أي إنه يطبع العملة عبر خلق هذه التسليفات، وبالتالي يرفع أصوله بهذه القيمة، ويرفع في المقابل مطلوبات المصارف بالقيمة نفسها، فتتضخّم ميزانيته وميزانية المصارف معاً. لكن هذه التسليفات بالليرة في حال بقائها لدى المصارف واضطرت إلى توظيفها في الاقتصاد سترتدّ على مصرف لبنان طلباً إضافياً على الدولار، وستؤدّي إلى نتائج عكسية لما يرمي إليه، لذلك يقترض في اللحظة نفسها الليرات التي سلّفها للمصارف بفائدة 2% بفائدة أعلى بكثير نسبتها 10,5% على مدى 10 سنوات، فتزداد مطلوباته وأصول المصارف بالقيمة نفسها مجدّداً، وتتضخّم ميزانياتهما معاً أيضاً وأيضاً، وتحقّق المصارف المزيد من الأرباح المجانية من دون أن تخلق شيئاً في المقابل، لا ثروة ولا عمل ولا إنتاج ولا من يحزنون.

لقد كشفت عملية Netting قام بها مصرف لبنان أخيراً، حجم طبع الليرات التي يقوم بها. إذ أجرى مقاصّة بين القروض بالليرة التي يمنحها للمصارف وتوظيفات هذه المصارف بالليرة لديه، والتي نتجت وتنتج من عمليّات الهندسة المالية الجارية بينه وبين المصارف، والتي تكثّفت وتضخّمت كثيراً منذ عام 2016. أدّت هذه العملية إلى خفض قيمة القروض الممنوحة من مصرف لبنان للمصارف المُسجّلة في الميزانية نحو 21,6 مليار دولار، من 36,9 مليار دولار كانت تظهر في موجز الميزانية في نهاية شباط/ فبراير إلى 15,3 مليار دولار ظهرت في موجز الميزانية في منتصف آذار/ مارس. وأدّت هذه العملية أيضاً إلى تخفيض قيمة ودائع المصارف لدى مصرف لبنان المُسجّلة في الميزانية نحو 21,3 مليار دولار، من 124,5 مليار دولار إلى 103,2 مليارات دولار في الفترة نفسها. وانعكس ذلك تخفيضاً في مجمل ميزانية مصرف لبنان من 145,2 مليار دولار إلى 124,01 مليار دولار. وهكذا اختفى فجأة نحو 21,2 مليار دولار، تبخّرت من الميزانية، ولكن أرباحها التي تحقّقها المصارف لم تتبخر، بل لا تزال تتضخّم باطراد.

يقول بيكيتي في هذا الصدد: «قد يكون من المدهش إذا تمكّنت البنوك المركزية بشحطة قلم بسيطة أن تزيد من رأس مال بلادها والكون كلّه في اللحظة نفسها، الأمر كله يعتمد فيما بعد على أثر تلك السياسة النقدية على الاقتصاد الحقيقي. إذا كان القرض الممنوح من البنك المركزي يسمح للمجتمع المعني بأن يخرج من عثرة، وأن يتفادى بذلك إفلاساً محقّقاً (إفلاس قد يؤدّي إلى نقصان رأس المال القومي)، فإن ذلك قد يمكّننا من القول، بعد أن يستقر الوضع ويُسدَّد القرض، إن قرض البنك المركزي قد سمح بزيادة الثروة القومية (أو على الأقل حال دون نقصانها). وبالعكس، إذا لم يؤدِ القرض إلّا إلى تأجيل الإفلاس الذي لا مناص منه في المجتمع، يمكننا اعتبار أن تلك السياسة النقدية قد أدّت في النهاية إلى تخفيض الثروة القومية».

في مؤتمره الصحافي الأخير، اعتبر وزير الاقتصاد والتجارة منصور بطيش، أنه «لا يمكن تصوّر إصلاح جدّي للمالية العامة لا يتضمّن إصلاحاً موازياً للسياسة النقدية». فبرأيه، «إن سياسة رفع أسعار الفائدة والهندسات المالية هي من الأسباب البارزة لرفع كلفة تمويل الدولة والاقتصاد». وبهذا المعنى، إن السياسة النقدية المُتّبعة في لبنان جزء من المشكلة لا الحل، ولا يجوز أن تبقى خارج أي بحث أو نقاش. ولذلك، ليس مفهوماً أن يجري التعامل مع ما قاله بطيش بهذه الخفّة التي تظهر عبر وسائل الإعلام.

ما قاله بطيش جاء ردّاً على تغريدات سلامة (في 22 آذار/ مارس الماضي)، فحاكم مصرف لبنان اعتبر ألا مشكلة في السياسة النقدية وإنّما المشكلة محصورة في حجم القطاع العام الذي يتوجّب تقليصه من دون أي «إصلاح» آخر، في حين أن بطيش، الآتي من العمل المصرفي، يعتبر أن حجم مصرف لبنان نفسه بات مشكلة، وبالتالي فإن استمرار تضخّمه يمكن أن يعطّل أي برنامج يهدف إلى خفض العجز في الموازنة والنهوض بالاقتصاد الحقيقي. لذلك اقترح بطيش إعادة النظر في السياسات والأدوات التي يستعملها مصرف لبنان، مع الالتزام التام بسياسة استقرار أسعار الصرف ولجم التضخّم، ولا سيّما لجهة تخفيض سعر الفائدة، إذ «إن تخفيض 1% يؤدّي إلى خفض الإنفاق العام 900 مليون دولار في العام الجاري». وكذلك إعادة النظر في القروض المدعومة وآلياتها المُعتمدة. إذ «ليس مقبولاً أن يتمّ استغلال بعض هذه القروض بعيداً من أهدافها الاقتصادية المُحدّدة (...) ولا يجوز أن يبقى الدعم مشتّتاً واستنسابياً، ولا يجوز أيضاً أن يبقى من الأسرار، خلافاً للأصول التي ينصّ عليها قانون المحاسبة العمومية».

ليس مستغرباً أن لا يعجب هذا الكلام سلامة وجميع الذين يحقّقون الأرباح من طبع العملة وخلق التسليفات المدعومة، ومن بين هؤلاء، المستفيدين وسائل إعلام معروفة.

لقد خلقت الهندسات المالية «وحشاً نقدياً»، وحان وقت ترويضه.